مظاهر اهتمام سلاطين بني مرين بالتجارة في بلاد المغربِ الأقصى ٦٦٨- ٨٦٩هـ/ ١٢٦٩- ١٤٦٥م

أ/ عمرو محمد أبو الفتوح محمد، أ.د.حسين سيد عبد الله مراد، أ.د. كرم الصاوي باز

مُلَخّص:

شهدت الدولة المرينية نهضة تجارية متميزة، ويعود ذلك إلى اهتمام سلاطين بني مرين بهذا المجال وتشجيعه بمظاهر مختلفة ومنها اسهامتهم في نشر الأمن عن طريق القضاء على القبائل التي تقطع الطريق على التجار، واستحداث تنظيمات أمنية جديدة هدفها حماية الطرق التجارية، كما أكثروا من إنشاء الأسواق ورتبوها وعملوا على تنظيم المعاملات المالية والتجارية بها، وأقاموا االفنادق التي تعد موضع لإقامة التجار الغرباء، وتستعمل كمخزن للسلع، كما عملوا على الانفتاح على الدول التي ترتبط معها مصلحةٌ, أو يجمعها جوار، فأقامت معها علاقاتٍ دبلوماسية, وعقدت معها معاهداتٍ تجارية ازدهرتِ التجارةُ الخارجية على إثرها، كما حرصوا على تأمينِ سلامة النقل البحري, وحماية خطوط الملاحة، واهتمَّوا بتجارة المرور التي تعدُّ من أهمِّ أنشطة التجارة الخارجية، حيث أدخلتْ لخزينة الدولة مبالغ كثيرة من الضَّرائب التي تفرَض على السلع التجارية التي تنقل عبرَ أراضيها.

كلمات مفتاحية

سلاطين بني مرين – نشر الأمن – الأسواق– العملة– الضرائب – النشاط التجارى – علاقات دبلوماسية– المعاهدات التجارية – حماية التجار – التجارة داخلية– التجارة خارجية.

Summary:

The Marinid state witnessed a distinct commercial renaissance, and this was due to the interest of the Bani Marin sultans in this field and its encouragement in various aspects, including their contribution to spreading security by eliminating the tribes that cut off the road to traders, and the creation of new security organizations aimed at protecting trade routes, and they also increased the establishment and arrangement of markets They worked to organize financial and commercial transactions in them, and set up hotels that were a place for foreign merchants to reside, and were used as a warehouse for goods. They also worked to open up to countries with which there is an interest, or that have a neighbourhood, so they established diplomatic relations with them, and concluded commercial treaties with them, and foreign trade flourished in consequence. They were also keen on ensuring the safety of maritime transport and the protection of shipping lanes, and they were interested in traffic trade, which is one of the most important foreign trade activities, as large sums of taxes were imposed on the commercial goods transported through its lands to the state treasury.

Keywords :

Sultans of Bani Marin - spreading security - markets - currency - taxes - commercial activity - diplomatic relations - commercial treaties - protecting traders - internal trade - foreign trade.

مُقدمة:

تُعتبر التجارة في بلاد المغرب الأقصى من الأنشطة الرائجة خاصة وأن الكثير من العوامل ساعدت على ذلك وفي مقدّمتها الموقع الاستراتيجي لبلاد المغرب الأقصي، إذ يعتبر همزة وصل بين بلاد السودان الغربي من جهة والممالك والدول الأوربية من جهة ثانية، بالإضافة إلى ارتباطها ببلاد الشرق الإسلامي عن طريق رحلات الحج خاصة، وهو ما جعل بلاد المغرب الأقصي ترتبط بعلاقات تجارية مع هذه الأمم والدول.

ومن الفترات التي شهدت ازدهارا في الحياة التجارية عبر تاريخ المغرب فترة حكم سلاطين بني مرين لبلاد المغرب الأقصي، حين تضافرت جملة من العوامل وسادت عدة ظروف أدّت ببلوغ النشاط التجارى أوج ازدهاره، خاصة وأن سلاطين بني مرين تمكنوا من بسط الأمن الذي له علاقة وثيقة بالازدهار التجارى، واهتموا بالتعاملات التجارية وفي مقدمتها السكة والمكاييل والموازين التي تعتبر الأداة الأساسية في التعامل التجارى، ضف إلى ذلك الإصلاح الضرائبي وتفعيل دور المحتسب الرقابي، كما أقاموا علاقات تجارية مع الدول المعاصرة، والتي تشكل لنا حركة الاستيراد والتصدير، وقد تنوعت البضائع والسلع المتبادلة بين مختلف الأطراف التجارية .

أولا: دورُ السلاطين في استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية:

ليس من المنطق أن نرى النشاط التجارى بزاويةٍ خالية من الوضع السياسي للدولة المرينية، إذ أنَّ الظروف السياسية تؤثر بشكلٍ مباشر على الحياة التجارية؛ حيث استقرار الوضع الأمني وتوفُّر الظروف الملائمة للإنتاج الذي يؤدّي للازدهار التجارى.

ويرى ابنُ خلدون أنّ الاستقرارَ الأمني والسياسي, وانتشارَ العدل؛ له أثرٌ كبير في الإنتاج، فكلما توفر ذلك للدّولة كلما ساعدَ على تقدم الإنتاج وتطوّره لما يكفله من حماية للأشخاص[١]، وكذلك ممتلكاتهم وثرواتهم، ونفس الحالة إذا حدث العكس.

ولا سبيل للشكِّ أنَّ سلاطين بني مرين حرصت على توفير الأمن, وجعلت ذلك هدفًا رئيسًا لهم منذُ اضْطلاعهم بقيادة زمام الأمور في بلاد المغرب الأقصى، بعد أن عجزَ الموحدون عن توفير ذلك الأمن, فأصاب البلادَ ما أصابها من التدهور والاضطراب[٢], ويؤكد ذلك ابنُ عذاري المراكشي فيقول: "فما قدَّموا عملًا من الأعمال قبلَ تمهيد البلاد، والضرب على أيدي أهل الضرر والفساد، فأمَّنوا السبل، وسدّوا الخلل، فاتَّسعت أحوالهم، وانبسطت آمالهم، فصار أهلُ تلك البلاد يُعظِّمونهم غاية الإعظام, ويعاملونهم بالبر والإكرام"[٣].

وذكر ابنُ أبي زرع أنَّ السلطان يعقوب بن عبد الحق عندما فتح مراكش سنة ٦٦٨هـ/١٢٦٩م "تهذَّنت البلاد، وصلح أمرُ العباد، وتأمَّنت الطرقات، وكثرت الخيرات، وأزعن الناسُ

إلى الطاعة، ودخلوا في الجماعة، فلا ثائر ولا قاطع، ولا مفسد، ولا أفّاك ولا مُلحد"[٤]، وللمحافظة على مبادئ الدولة الجديدة التي ترى الأمنَ والاستقرار من أهمِّ أهدافها؛ توجَّه السلطان يعقوب بعدَ إعلان قيام الدولة بعامٍ واحد سنة ٦٦٩هـ/١٢٧١م، إلى منطقة درعة لتأديب بعض القبائل العربية التي كانت تُثير الشغب، وتعتدي على الناس والأموال، ونقل هؤلاء العرب إلى مراكش ليكونوا تحتَ رقابة دقيقة من عُمال الدولة هناك[٥].

وفي سياق ذي صلةٍ حقق السلطانُ يوسف بن يعقوب الاستقرارَ السياسي, ونشر الأمن إذ " كفّ أيدي الظلمة والعمّال عن الناس... وقمعَ البغاة، وأبادَ الطغاة، وأمَّن الطرق"[٦]، وقضى على الخارجين على الدولة[٧] وخرج سنة ٦٨٦هـ/١٢٨٧م لغزو العرب بمدينة درعة, الذين يقطعون طريقَ سجلماسة, فقتل منهم خلقًا كثيرًا, وأمرَ بقطع رؤوسهم وعلّقها في الأسوار"[٨] فصلح أمرُ الناس في أيامه[٩] واتَّخذ السلطان أبو ثابت عامر عندما تمَّت له البيعة عدةَ إجراءات لتحقيق الاستقرار السياسي، ونشْر الأمن؛ حيث رفع الحصارَ عن تلمسان, ورفع المظالم[١٠] وقضى على الثورات التي نشبتْ بعد مقتل جدِّه (يوسف بن يعقوب)[١١] وأعدم عددًا من شيوخ عرب الخلط ورجالهم بتهمة قطع الطريق[١٢], ثمَّ ذهب إلى رباط الفتح وقضى على عصابةٍ لصوص من العرب كانت تقطع الطريق[١٣], فتحقَّق له هدفه "بهدنة البلاد وسكونها"[١٤].

أمّا في مجال تأمين الطرق والمواصلات, فمِن القرائن التي تنهض دليلًا قويًّا على اهتمام السلاطين بها، استحداثُ السلطان أبو الحسن تنظيماتٍ جديدةً على طول الطرق التي تربط بين العاصمة فاس والمدن الأخرى, كمراكش وتلمسان وسبتة, وغيرها من البلاد، وسمِّيت هذه التنظيمات بالرتب[١٥] واعتبر أبو الحسن المريني مسألة "تأمين السبيل وتمهيد الطرق من أفضلِ الأعمال، كما أنَّ إخافة الطريق من أكبر المعاصي"[١٦]. زيادةً على ذلك نظَّم أبو الحسن فرقًا أطلق عليهم اسمَ (الغرباء) مهمَّتُها حراسةُ الطرق وخدمتها، كما كانت هذه الفرقُ جاهزةً للسهر على أمن البلاد، إذ كان هؤلاء الغرباء عيونًا وجواسيسَ يراقبون أيَّ خطر يهدد الأمنَ أو سلامةَ البلاد, فيبادرون بإبلاغه للخاصَّة[١٧] وكنتيجةٍ حتمية لتلك الإجراءات أصبح التاجرُ والمسافر "كأنّه في بيته وبين أهلة في ذهابه وإقباله"[١٨].

وفي ذاتِ السياق يمكننا الإشارةُ إلى أنَّ أبناء أبي الحسن نافحوا عن الأمن، فيروى أن أبا عنان كلَّف محمد بن موسى الحلفاوي الأشبيلي, نزيلَ فاس, ت: ٧٥٨هـ/١٣٥٨م بالضرب على أيدي العابثين والمعتدين[١٩]. وكذلك فعلَ أخواه أبو سالم إبراهيم بن أبي الحسن (٧٦٠-٧٦٢هـ/١٣٥٨-١٣٦٠م)، وأبو فارس عبد العزيز (٧٦٧-٧٧٤/١٣٦٥-١٣٧٢م) على أحسن ما يعهد مِن هذا وأكمل"[٢٠]. على أية حال, فإنَّ هذه القرائن التي استشهدْنا بها دليلٌ على اهتمام

الخاصَّة بالتجارة, وخبرتهم بها في مجتمعٍ قبلي يتعرَّض فيه المسافرون بأمتعتهم وبضاعتهم للإغارةِ والسلب، لذلك عملوا على درْء الخطر عن التاجر والمسافر قبلَ وقوعه بتك الإجراءات والتدابير.

وكذلك أضاءت لنا بعضُ المصادر اهتمامَ السلاطين بحماية المدن الساحلية لما لها من أهمية كبرى في التجارة الخارجية، فعندما استولى القشتاليون على مدينة سلا عام ٦٥٨هـ/ ١٢٥٩م, وقتلوا الرجالَ, وسرقوا الأموال؛ قام السلطان يعقوب بن عبد الحق باستردادها, وقتل كلَّ مَن وجد بها من النصارى, ولجأ الباقون إلى سفنهم وفرُّوا بها[٢١] وترتَّب على هذا الموقف أن "جعل الملك يعقوب وجميع مَن أتى بعده مِن بني مرين يتمتَّعون بالحظوة عند سكان هذه المنطقة[٢٢].

ومِن واجبنا أن ننوّه هنا أنَّ السلاطين عملوا على تأمين السواحل، فأنشأ السلطان أبو الحسن المحارسَ والمناظر, ورتَّب بها رجال يكشفون البحر، فلا تظهر قطعةُ بحرية تقصد بلاد المغرب الأقصى إلّا والتحذيرُ يأتي من حرّاس السواحل، بالإضافة إلى بناءِ أبراج للمراقبة داخل البحر أمام ميناء سبتة ليحول دونَ دخول سفنِ العدو في مرساها[٢٣] فضلًا عن تخصيص فرقٍ من الجيش المريني لحفظ المدن والسواحل[٢٤].

بقيَ أن نشير إلى أنَّ السلاطين عملوا على تمهيد الطرق التجارية[٢٥], وحفروا الآبار[٢٦]، ممّا جعل هذه الطرق تنبضُ بالحياة التجارية باستمرار.

وغيرُ خافٍ أنه من العوامل المهمَّة للازدهار التجارى تحقيقُ العدل الذي يحفظ للتجار والحرفين والمزارعين حقوقَهم[٢٧]، لذلك عمل السلاطن على تحقيق العدل، وخيرُ مثال في هذا الباب صنيعُ السلطان أبي الحسن المريني؛ فقد كان يجلس للمظالم يومي الاثنين والخميس، وفي كلّ يوم تُعرض عليه بعضُ قضايا المظالم فيقضي فيها[٢٨]، وكذلك وضع نظام المتابعة على ما يوليهم السلطان المهمَّة في تفقد أحوالِ الرعية، فكان يوجِّه للبلاد في كلّ سنة مَن يتفقد أحوالَ الرعية, ويحمل إليه شكاوى الناس من كافَّة الأقاليم، وأصدر أوامرَه أن يجتمع في كلّ بلدٍ بعدَ صلاة الجمعة كافةُ رجال السلطة والإدارة والقضاء؛ لينظروا في شكاوى مواطنيهم، فإذا استعصى عليهم شيء كتبوا به إلى السلطان لينظرَ فيه[٢٩].

وعلى العموم، نتجَ عن ذلك أنْ زادَ زحفُ الأندلسيّين نحو المغرب الأقصى بسبب هذا الاستقرار, وانتشارِ الأمن والعدل, وترحيبِ الخاصَّة بهم, فأدّى ذلك إلى حدوث النهضة الاقتصادية لمَا تمتع به الأندلسيون من خبرةٍ زراعية وصناعية كبيرة[٣٠].

ويحقُّ لنا أن نقول إنَّ المغرب الأقصى مدينٌ لسلاطين بني مرين العظماء, وخاصَّتهم, بما قاموا به من إنعاشه بعدَ الخراب والفوضى اللذيْن خيَّمَا على ربوعه في أعقاب العصر الموحدي حيث انتكست الحضارة المغربية انتكاسًا[٣١].

أمّا بالنسبة للمرحلة الأخيرة من عُمر الدولة, والتي بدأ يتضرَّر منها التجار بشكل واضح بسببِ عدم مقدرة الخاصَّة على تحقيق الأمن, ويتضح ذلك في فسادِ السابلة على يدِ أعراب البادية, وكان النهبُ والبغي في طريق المسافرين, فطرقُ التجارة والسفر أصبحت مملؤة بالخوف والجوع[٣٢].

ثانيًا: دورُ سلاطين بني مرين في تنظيم المعاملات المالية والتجارية في الأسواق:

ممّا لا شكَّ فيه أنَّ التجارة الداخلية ارتكزت على السوق، والذي جسّد عصبَ الحياة الاقتصادية، فأكثرت الخاصَّة من إنشاء الأسواق, ورتَّبوها بأن خصَّصوا لكل صناعة مكانًا يناسبها، ولكلِّ سلعة موضعًا, فكانت أسواقُ الشماعين وأسواقُ الكتابين وسوقُ العطارين، وسوقُ الأقمشة والملابس الذي عُرف باسْم القيسارية[٣٣]، وأعادوا إعمارَ الأسواق التي تعرَّضت للخراب[٣٤], وجددوا الأسواقَ القديمة[٣٥].

ولعلّه من المناسب هنا الإشارةُ إلى أنَّ السلاطين عملوا على حماية الأسواق والتجار والمُستهلكين من الغشِّ والتلاعب بأنِ اهتموا بوظيفة المحتسب، إذْ جعلوا لكلِّ مدينة محتسبًا له معاونوه من ذوي الخبرات المختلفة، للاطمئنان على جودة البضائع، ومحاسبة المدلِّسين، والحكم في الخلافات التي تنشَب بين الباعة والمشترين[٣٦]، ورصْد تحركات المحتكرين, وإجبار التجار على بيع بضائعهم بالسِّعر المتداوَل[٣٧]، وتعيين أمناء للحرف لمساعدة المحتسِب في مهمَّته[٣٨]. ولضمان جودة الذَّهب بالأسواق كُلف شخصٌ يُعرف بالأمين, وكانت دارُه بالقرب من دكاكين الصاغة, وكان يضع طابعَه على المقبول منها لمنع الغش[٣٩].

ومِن ناحيةٍ أخرى, اتَّخذ السلاطين عدةَ إجراءات لضبط الأسواق منها: الاهتمام بالعملة والمكاييل والموازين والمقاييس، علاوةً على إلغاء بعض الضّرائب المفروضة والتي أثرت بشكل إيجابيٍّ على الاقتصاد, وعلى رضا العامة.

١- الخاصَّة وضبطُ العملة (السكة):

تعدُّ السكة[٤٠] الواجهةَ الحقيقية لأيِّ نظام اقتصادي، ومن ثمَّ تمعنًّا في كتب السكة عند قيام الدولة المرينية فتبيَّن أنها كانت مختلفةَ الوزن والسكة، ومنها المغربية والأجنبية[٤١]، فنشأ عن ذلك فوضى في قيمة النقود والعملات[٤٢]، ممّا دعَى سلاطين بني مرين من بناء دورٍ للسكة لتوفير عملةٍ نقية صحيحةِ الوزن[٤٣] وعيَّنوا أمناء لها[٤٤]، وأحدثوا إصلاحاتٍ كبيرةً لتحقيق وزن العملة الذهبية والفضية[٤٥] ومن هذه الإصلاحات ما قامَ به السلطان يعقوب المريني سنة ٦٧٤هـ/١٢٧٥- ١٢٧٦م من اختياره مِن بين العملات المتداوَلَة النقودَ المحمدية؛ نسبةً إلى الخليفة محمد الناصر الموحدي[٤٦] وضربَ عليه النقد المريني الجديد[٤٧]، ومنعَ التعاملَ بغيرها؛ بغيةَ القضاء على العملات النقدية التي

كانت سائدة في المغرب آنذاك[٤٨], بالإضافة أنّه جزّأه إلى نصفٍ وربعٍ وثُمن؛ ليسهل به البيع والشراء بين الناس[٤٩]. وما ينبغي أن يقال إنَّه بالرغم من كلّ هذه الجهود حدثتْ عمليات تزييفٍ وغشٍّ من قبَل اليهود، فواجهها السلطانُ يعقوب المريني (٦٥٦-٦٨٥هـ/ ١٢٥٨-١٢٨٦م) بمنتهى الحزم؛ فأصدر أمرًا سلطانيًّا، بأن لا تضرَب عملة خارجَ دار السكة؛ فأثمر ذلك أنْ أصبحت العملة قوية في عهده[٥٠] .

إلى جانب ما سبق ذكره، فإنَّ عاملًا آخرَ لا يقلُّ أهمية عن العوامل سالفة الذكر، كان وراء استقرارِ العملة؛ ألا وهو أنَّ السلطان أبي سعيد عثمان (٧١٠ -٧٣١هـ/١٣١٠- ١٣٣١م) تبنى سياسةَ اللامركزية في مجال الإصدار النقدي، ويتَّضح ذلك من خلال تعدُّد دور العملة التي أنشئتْ في هذه الفترة، منها: دار السكة بفاس وسجلماسة ومراكش ومنصورة تلمسان وأزمور وسبتة ومكناسة [٥١], ونتجَ عن ذلك كله تكثيفُ الحركة التجارية لعدم التقيُّد بعملة واحدة, وهو ما أدّى إلى ثراء خزينة الدولة وانتعاشها الاقتصادي[٥٢].

وظلَّت النقودُ المرينية تتمتَّع بقوتها منذُ إجراء السلطان يعقوب بن عبد الحق حتَّى سنة ٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م التي كانت بدايةَ الفساد الذي طرأ عليها بسبب الدور الذي قام به اليهود بقصد المضرَّة بالاقتصاد المريني، فجاء قرارُ السلطان أبي الحسن بمنعهم من الاشتغال بـ "الصياغة والصَّرف والقبض, وكلِّ ما فيه غشٌّ للمسلمين"[٥٣] ونجحَ هذا الإجراء في الحدِّ من تخريبهم الاقتصادي, إلّا أنهم مالبثوا أنْ عادوا إلى ما كانوا عليه من إفسادٍ وتخريب في عهد ولدِه السلطان أبي عنان, فعزم هنا على منعِهم من مزاولة تلك المهنة, إلّا أنهم بادروا بتقديم فروضِ الطاعة والتعهد على أنْ يعملوا تحتَ إشراف أمين دار السكة[٥٤].

كيفما كان الأمر, فقد صادفَ النقد المريني شيئًا من التهاون, فقد كان سك النقود يجري في بعض الأوقات خارجَ دور الضرب, فلدينا إشارةٌ تفيد بأنَّ فندق الشماعين في فاس كان معنيًّا في عهد السلطان أبي الحسن بسكِّ النقود[٥٥]، علاوة على أنَّ أجرة ضرب كلّ مائة دينار من الذَّهب هي دينار وستة أثمان, ولكلِّ أوقية من الفضة تضرَب حساب درهمين، وهذا ممّا شجع اليهود على استغلال ذلك، فكثرتْ شكاوى الناس من ألاعيبهم، ممّا دفع السلطان أبا الحسن بأن يتخذ عدَّة إجراءاتٍ للسيطرة على السكة, منها حصرُ السكة بدارها, وتوفير المستلزمات الضرورية لها من حيث المعدن والإجراءات الإدارية[٥٦]، وترتَّب على تلك الإجراءات الحاسمة أنَّ العملة المرينية بلغت من القوة الشرائية أنها كانت تعدلُ ثلاثة أضعافها بمصر[٥٧]. ولا شكَّ أن ذلك يعدُّ معيارًا لثراء الدولة وقوة اقتصادها[٥٨].

ومن المفيد أن نذكرَ أنَّ مسألة العملة قد استفحلتْ في المرحلة اللاحقة لعهد أبي عنان رغم المحاولاتِ التي قام بها بعضُ سلاطين بني مرين لمحاربة العمالة الزائفة, إلّا أن تلك الإصلاحات لم يكتَبْ لها الاستمرار, ولا سيَّما بعد أن أخلَّ اليهودُ بما التزموا به[٥٩] مُستغلّين اضطرابَ الأوضاع في البلاد عقبَ وفاة السلطان أبي عنان[٦٠].

وبهذا يتضح أنَّ مشكلة زيف العملة كانت من أعظمِ المشاكل التي واجهتِ الاقتصادَ المريني. وقد ترتب على ذلك نتائجُ وخيمة، حيث خلَّف نزاعًا عنيفًا بين البائعين والمستهلكين، أو كما عبر عن ذلك ابنُ الخطيب بقوله: "جعل الناس يتضاربون على الأثمان الزيوف بالسيوف[٦١]. بل وصل الأمرُ إلى أبعد من ذلك حيث توقفتِ السلطة عن سكِّ العملة خلالَ بعض فترات الاضطراب التي عانت منها السلطة، وقد أشارت إحدى النوازل الخاصَّة بعهد آخر سلاطين بني مرين أنّ "سكة السلطان غير قائمة الآن بفاس"[٦٢], بالإضافة إلى قلَّة الذهب نتيجة تحولِ الطرق التجارية من جنوب المغرب نحو بجاية وتونس وطرابلس[٦٣].

قصارى القول إنَّ المرحلة الأولى قد شهدت عددًا من السلاطين الذين استطاعوا مجابهة تلك الأزمة بإجراءاتٍ قوية وحازمة، إلّا أنّ المرحلة الثانية عانت من ضعف سلاطينها الذين لم يستطيعوا التصدّي لمشكلة زيفِ العملة، وما ترتَّب عليها من آثار سلبية على رواج الحركة التجارية.

٢- سلاطين بني مرين وضبطُ المكاييل والموازين والمقاييس:

تعدُّ من أهمِّ الركائز في الأسواق لإتمام عملية البيع والشراء، لذلك أدخل السلاطين عدةَ إصلاحات في منظومة المكاييل والموازين[٦٤]؛ بسبب اختلافِ مقاديرها من منطقة إلى أخرى، وهو ما أدَّى إلى ظهور نزاعات وخصومات بين التجار والمشترين، ولهذا أسندَ السلطان يوسف المريني سنة ٦٩٣هـ/ ١٢٩٣م مهمَّة تحقيق المكاييل المغربية للفقيه عبد العزيز الملزوزي، فجعل الصيعان المرينية على مدِّ النبي صلى الله علية وسلم[٦٥]، وأجرى السلطان أبو سعيد عثمان تعديلَيْن آخرين على مدِّ أخيه يوسف بن يعقوب[٦٦]. ولجأ السلطان أبو الحسن المريني إلى تعديلَيْن آخرين في سنة ٧٣٤ هـ/ ١٣٣٣م على مدِّ السلطان يوسف بن يعقوب[٦٧].

يضافُ إلى ما سبق أنَّ السلاطين استمرَّوا بالاهتمام بتحقيق المكيال المغربي حتى أواخر عهد هذه الدولة، ففي سنة ٨٣٩هـ/ ١٤٣٥م، أعيدَ النظر في تحقيق المد النبوي باقتراح من الوزير المريني يحيى بن زيان الوطاسي، وعُقد لهذه الغاية اجتماع لكبار العلماء حققوا فيها مقدار المدِّ النبوي بالحساب, واختبروا المدَّ الذي بيدِ أمين القبّابين بفاس, فوافق وزنه ما أخرجَه الحسابُ في المدِّ النبوي وزنًا وعددًا وكيْلًا[٦٨].

ولعلَّه من المناسب هنا الإشارةُ إلى قيام السلطان يعقوب بن عبد الحق بتحديد الرطل كوحدة أساسية للوزن بتسعة وستين درهمًا من الصغار, فأصبح وزنه ٥٣٣,٢٨ جرامًا؛ أي يساوي ١٦ أوقية، وتقدَّر الأوقية المرينية بـ ٦٩ درهمًا؛ أي تساوي ٣٣, ٣٣ جرامًا(٦٩).

إلى جانب ذلك اهتمَّ السلاطين بضبط المقاييس، فقد تفرّد أبو عنان بعمل مهمٍّ في ضبط المقاييس؛ حيث وضعَ عام (٧٥٥ هـ/ ١٣٥٥ م) على بعض جدران مدينة فاس القديمة، مقياسين اثنيْن للذراعين المُستعملَين لذرع مختلف الأثواب، ووضعهما تحتَ تصرّف تجّار الأقمشة والكتان بقيسارية مدينة فاس للاحتكام إليها(٧٠).

٣- سلاطين بني مرين والإصلاحُ الضرائبي:

قام سلاطين بني مرين بإصلاحاتٍ ضرائبية من شأنها رفعُ الظلم عن العامة, ودفع حركة التجارة، فقد أسقط السلطان يوسف بن يعقوب بعضَ الضرائب غير الشرعية حيث أزال المكوس(٧١)، وأمَّن الطُّرق, ودفع حركة التجارة، فأزال أكثرَ الرتب القبالات التي كانت تؤخَذ من المسافرين في الطرق(٧٢)، وبدأ السلطانُ أبو سعيد عثمان عهدَه بإلغاء المغارم والمكوس(٧٣), ونتج عن ذلك أن "صلح حالُ الناس في أيامه, وكثرت الخيراتُ في أيديهم"(٧٤).

إلّا أن هذا لا يعني أنّه لم يكن هناك ضرائبُ أثقلت كاهلَ العامة، فقد عانت العامة في نهاية عصر أبي سعيد من كثرةِ الضرائب المفروضة(٧٥)؛ ممّا دفع السلطان أبو الحسن إلى أن يسارع في معالجة الوضع الضريبي(٧٦) وقد أفاضَ ابنُ مرزوق (٧٧) في ذكر مجهود السلطان أبي الحسن في رفع تلك الضرائب التي تعوق النشاط التجارى , فيقول: "وغايةُ ذلك أنه أسقطَ في ذلك أموالًا جمَّة, ورفع برفعها مظالمَ عدَّة، فكم أدت المطالبُ بها إلى افتقار, وكم هتكتْ فيها من حرمة أموال وأعراض وأبشار". وفي موضعٍ آخر يصفُ رضا العامة عن تلك القرارات التي اتَّخذها السلطان أبو الحسن فيقول: "فحييت بذلك نفوسهم وذهبت بذهاب هذا اللقب قلوبهم"(٧٨). على أية حال, شمل هذا الأمرُ أهل الذِّمة, فالسلطان أبو الحسن المريني رفعَ الضرائب التجارية المفروضة على اليهود فأصبح التجار والحرفيون من اليهود يلزمُهم في ذلك "من غير حيف ولا طلب بزائد"(٧٩).

علاوةً على ذلك رفع السلطان أبو عنان المريني المظالمَ عن التجار، فأمر بمحْو ضريبة الترتب التي كانت تؤخَذ بطريق القوافل التجارية(٨٠).

وغيرُ خافٍ أنَّ هذا الأمر تغيَّر في عهد نفوذ الوزراء, وفرضت الضرائب المجحفة, ومارس الجباةُ العنف على العامة، ولا نجد بدًّا من ذكر إحدى رسائل ابن عباد الرندي, والتي وجَّهها للسلطان أبي فارس عبد العزيز، وتضمَّنت هذه الرسالة وصفًا للعنف الذي مارسه الجباةُ ضدَّ الرعية, فقال:" فعليكم يا أميرَ المؤمنين أن تتصفَّحوا أحوالكم, وتتفقَّدوا عمَّالكم وتكفّوا أيديهم, وتستخرجوا ما خانوكم

فيه أنتم ومَن تقدَّمكم"[٨١]، وطالب بالكفِّ عن العنف الجبائي الذي طال العامة في فرض ضرائب غيرِ شرعية سمّاها بـ "رسوم الجور"[٨٢] ووصفَ الجباةَ بالأقوام الذين "لم يعرفوا دينًا ولا مذهبًا"[٨٣], وجعلهم من "أهل الفساد والشرِّ الذين انتشروا في بسيط الأرض، وقطعوا طُرقاتها على المساكين والمستضعفين، وحازوا منهم الأموالَ الحرام بالنهب والغصب ما استعانوا به على ارتكاب الكبائر والفواحش"[٨٤]. ولا مراء أنَّ الذي كرَّس سلوكَ العنف في الجباية تكليف السلاطين للجنود بمهمَّة تحصيل الضرائب، فكانوا يمارسون شططًا وعنفًا، فعندما كانت السلاطين تعجز عن أداء أجور جنودها فإنها تسمح لهم بالاستفادة من "الرتب"[٨٥]، بالإضافة إلى تجنيد جيشٍ من الجباةِ يتكوَّن من حراس وكتّاب" يتقاضون المكوسَ عن كلّ البضائع القليلة الأهمية في الأبواب، بل يذهب هؤلاء الحراس أحيانًا إلى خارج المدينة لملاقاة البغالين حتَّى لا يخفوا شيئًا من البضاعة، وإذا أخفوا أدّوا عنه أضعافَ الرسوم مضاعفة"[٨٦] وقام السلطان عبد الحق بن أبي سعيد (٨٢٣- ٨٦٩هـ/ ١٤٢٠-١٤٦٤م) بتعين يهوديَّين في الوزارة وهما: هارون وشاويل, وأرغم هؤلاء الناس بالضَّرب والعقاب على أداء الضرائب[٨٧].

ولم يكن فرضُ الضرائب قاصرًا على السلاطين والوزراء فقط، ولكنْ فرضتْ بعضُ القبائل في ظلِّ ضعف الدولة الضرائبَ على العامة[٨٨].

على أية حال, فإنَّ فرضَ الضرائب المجحفة وسلوكَ الجباةِ مع العامة في عهد نفوذ الوزراء كان من عوامل سقوط الدولة المرينية، وأدَّى إلى تحوّل موقف العامة إلى موقفٍ مُعارض ثار عند أوَّل فرصةٍ مواتية. ولهذا ينصح الطرطوشي السلاطين أن "لا يتَّخذوا الرعية مالًا وقُنية فيكون عليه بلاءًا وفتنة"[٨٩]. و"أنَّ مَن يفرض ضرائبَ مجحفة يعمل حثيثًا على تقويض حكمِه والسيْر به نحو السقوط"[٩٠]. وقد فسَّر- أيضًا- ابنُ خلدون هذه الظاهرةَ بما يقع في آخر الدولة من العدوان في الأموال والجبايات وكثرة الخوارج لهرم الدولة[٩١].

٤-الفنادقُ والمخازنُ:

استوجبَ النشاطُ التجاري الكثيف العنايةَ بالفنادق, وفي الحقيقة لا يمكننا أن نتجاهلَ الدور الفعّال الذي لعبته الخاصَّة لإقامة الفنادق[٩٢] وتجديدها؛ فهي موضعٌ لإقامة التجار والغرباء، فضلًا عن أنَّ هذه الفنادق كانت مخزنًا لمختلف أنواع السلع[٩٣].

وكذلك قام السلاطين ببناء كثيرٍ من المخازن لمقاومة الاحتكار وارتفاع الأسعار، ففي مجاعة ٧٢٤ هـ و٧٢٥ هـ أخرجَ أبو سعيد الأول القمحَ من مخازن الدولة[٩٤]، واحتوتْ فاس القديمة على مخزن حكومي للغلال يسمَّى "المرس"، ويستدير به سورٌ منيع[٩٥].

ثالثًا: دورُالسلاطين في دعم العلاقاتِ التّجارية معَ الدول المعاصرة:

عمل سلاطين بني مرين على الانفتاح على الدول التي ترتبط معها مصلحةٌ, أو يجمعها جوار، فأقامت معها علاقاتٍ دبلوماسية, وعقدت معها معاهداتٍ تجارية ازدهرتِ التجارةُ الخارجية على إثرها[٩٦]، وحرصتْ على احترام الاتفاقيات التجارية, وتأمينِ سلامة النقل البحري, وحماية خطوط الملاحة واحترام التجار من كافة الجنسيات[٩٧]، واهتمَّت بتجارة المرور التي تعدُّ من أهمِّ أنشطة التجارة الخارجية، حيث أدخلتْ لخزينة الدولة مبالغ كثيرة من الضَّرائب التي تفرَض على السلع التجارية التي تنقل عبرَ أراضيها[٩٨].

١- العلاقةُ التجارية معَ المغربين الأوسط والأدني:

غلب على العلاقة السياسية بينَ سلاطين مرين وبني عبد الواد في المغرب الأوسط عدمُ الاستقرار والحروب، إلّا أن سلاطين بني مرين لم تخلطْ بين الخلاف السياسي والعلاقات التجارية، لذلك لم يُمنع من المرور القوافل التجارية, والتي جاءت إلى فاس بالتَّمر من بسكرة وتلمسان ومن بجاية بالشمع[٩٩]. أمّا العلاقاتُ التجارية مع المغرب الأدنى فقدِ انتعشت بين الجانبين منذُ بداية عهد الدولة المرينية, وذلك عندما أعلنَ المستنصرُ الحفصي (٦٤٧- ٦٥٧هـ/ ١٢٤٩- ١٢٥٨م) نفسَه خليفةً للمسلمين بعد سقوطِ الخلافة في بغداد (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م)، واعتراف السلطان يعقوب بالخلافة الحفصية، ممّا أدى إلى نشاط العلاقات السياسية تبعَها نشاط في العلاقات التجارية [١٠٠].

٢-التجارةُ مع بلادِ السودانْ:

أقام سلاطين بني مرين علاقاتٍ تجارية وثيقة مع بلاد السودان الغربي[١٠١] وساعدَ على ذلك تأمين الطرق التجارية, وخاصَّة الصحراوية[١٠٢]، وفتح سجلماسة[١٠٣]، سنة ٦٧٣هـ/ ١٢٧٥م محطة القوافل التجارية إلى السودان الغربي, والتي أدَّت إلى انطلاق الحركة التجارية من وإلى بلاد السودان الغربي نحوَ بلاد المغرب الأقصى, ومنه إلى مختلف الجهات[١٠٤].

وقد نجحَ سلاطين بنو مرين في توطيد العلاقة الدبلوماسية مع سلاطين مالي[١٠٥], وتبادلَ الطرفان السفراءَ والهدايا[١٠٦]. وصاحبَ هذه العلاقات السياسية الودية التي أقامتها الخاصَّة مع إمبراطورية مالي علاقاتٌ تجارية، حيث كانت القوافل التجارية القادمة من المغرب الأقصى تزور مالي بصفةٍ منتظمة، وحملت تلك القوافلُ الملحَ والمنسوجات والأواني، ويعتبر الملحُ أهمَّ السلع التي تحملها القوافل المرينية، إذ يتعامل به أهلُ مالي تمامًا كقطع العملة[١٠٧]، وكانت هذه القوافل تعود محملةً بالذهب والعاج وجلود الحيوانات والرقيق والعاج[١٠٨]، ولا ريبَ أنَّ مثل هذه السلع كان الطلب عليها في ازدياد واستكثرت منها الخاصَّة لاستعمالها للاقتناء الشخصي أو في الهدايا المرسلة للملوك[١٠٩].

وقام الرحالةُ ابن بطوطة بزيارة مالي بناءً على رغبة السلطان أبي عنان، ويرى البعض أنَّ الهدفَ الحقيقي وراء رحلة ابن بطوطة إلى مالي هو القيامُ بدراسة عملية للطرق التجارية التي تربط الدولة المرينية بمالي، وللوقوف على الحجم الحقيقي لتجارة الذهب المتبادلة بين مالي وبين مصر، وذلك للعمل على تحويل ما يستطيع تحويله منها إلى المغرب الأقصى(١١٠).

٣- التجارةُ مع مصر والمشرق:

سعى سلاطينُ بني مرين إلى إقامة علاقاتٍ دبلوماسية مع مصر المملوكية(١١١) والمشرق(١١٢)، وكان نماءُ العلاقات وازدهارُها بين سلاطين بني مرين والمشرق العربي ومصر مرتبطًا أشدَّ الارتباط بقوافل الحجِّ المرينية، التي استطاع السلطان يوسف بن يعقوب أن يزيل العقبات أمام تلك القوافل سنة (٧٠٣هـ/ ١٣٠٣م) بعد أن استولى على المغرب الأوسط؛ مهدِ بني عبد الواد الذين كانوا يعوقون تقدم القوافل المرينية نحو مصر والمشرق العربي(١١٣) ومن خلال هذه القوافل تدعمت العلاقاتُ الاقتصادية بين المرينيّين وهذه البلاد، فقد حملت قوافلُ الحج في عودتها منتجاتِ هذه البلاد إلى الأسواق المرينية، كما كانت وسيلةً مضمونة لتصدير السلع المغربية إلى مصر وبلاد المشرق في مواعيدَ محددة من كلّ عام، يُضاف إلى ذلك ما أحدثته هذه القوافلُ من تنشيط للصناعات في مدن المغرب الأقصى التي حملتها هذه القوافل كهدايا من البلاط المريني لهذه البلاد. كما كانت خيولُ المغرب المنتقاة لها حظٌّ في التجارة المرينية, فقد حرصَ سلاطينُ مصر على اقتناء هذه الخيول(١١٤) بالإضافة إلى قوافل الحج التي سلكت الطرقَ البحرية فأقلعت سفن المغرب الأقصى إلى مصر محملة بالحجّاج المغاربة, ومعها مختلفُ السلع من الفاكهة والجوز والفستق؛ إلى جانب زيت الزيتون وخامات الحرير والصوف والمنسوجات الفاخرة والرقيق والذهب والفضة التي تجلب من مدينة سجلماسة(١١٥). علاوةً على السفن التجارية التي تتوجَّه من المغرب الأقصى إلى الإسكندرية بتجارة مغربية، ثمَّ تعود بمنتجات المشرق(١١٦).

وبالجُملة, فقد كانت قوافلُ الحج هي الوسيلةَ الرئيسة لربط المشرق ومصر بالدولة المرينية في مجال التجارة الخارجية، علاوةً على ما أحدثته من تنشيط للتجارة الداخلية، والصناعات المحلية، فحملتْ هذه القوافل كثيرًا من المنتجات المرينية التي بيعتْ في أثناء تقدُّم هذه القوافل إلى المشرق العربي؛ حيث كانت الثيابُ الثمينة والحليّ هي أهمَّ ما تحمله قوافلُ الحج إلى بلاد المغرب الأوسط وإفريقيا ومصر والحجاز(١١٧).

٤- التجارة مع أوروبا:

استثمر السلاطين حالةَ الاستقرار النسبي التي سادت الجبهةَ الداخلية(١١٨)، وامتلاكها قوات هائلة في البرِّ والبحر، وإدراكها العميق لحاجات الدولة الاقتصادية(١١٩)، وازدهار موانئها التجارية التي

لعبتْ دورًا مهمًّا في عملية الاستيراد والتصدير للدول المجاورة[١٢٠]. كلّ ذلك وفَّر مناخًا مشجّعًا لعقد العديد من المعاهدات السياسية والتجارية معَ نصارى إسبانيا وحكام جزر البحر المتوسط[١٢١], ونصَّت هذه المعاهداتُ التي أبْرِمت بين المرينيّين ونصارى إسبانيا على احترامِ النصارى للتجار المسلمين وحُسن معاملتهم وعدمِ الاعتداء عليهم ورفعِ الضريبة عنهم، فكان لهذه المعاهدات أثرُها البيِّن على حركة التجارة الخارجية[١٢٢].

ومِن المفيد أن نذكر ارتباطَ سلاطين بنو مرين بعلاقاتٍ وثيقة مع إيطاليا, وقد تقدَّمت جنوة على غيرها من المدن الإيطالية في علاقتها مع المرينيّين لحرص الجونيّين على ترسيخ أقدامهم في المغرب الأقصى, حتَّى شهدت سنة (٦٩٢هـ/ ١٢٩٣م) وصولَ وفدٍ جنويّ ليقدم للسلطان يوسف المريني هديةً على شكل شجرةٍ مطعَّمة بالذهب الخالص[١٢٣]. ومن هذه المعاهدات- أيضًا- معاهدة سياسية تجارية عقدَها السلطان أبو الحسن المريني سنة ٧٣٩هـ/ ١٣٣٩م مع وفدِ مملكة مايورقة، وقد سمح هذا الاتفاق لرعايا ميورقة بالتجارة في المغرب، ولكن منعَ عليهم أن يصدروا منه القمح والسلاح والخيل والجلود[١٢٤]، وكذلك عقدَ أبو عنان معاهدات تجارية مع دول البرتغال وقشتالة وأرغوان وميورقة وصقلية وجنوة، والتي استطاعوا من خلالها حمايةَ التجار في البر والبحر، وتحقيق الأمن والسلامة لهم؛ وقد كان من أثرِ ذلك أن تدفَّقت تجارتهم على المغرب الأقصى وامتلأت بتجّارها دواوين أقطاره[١٢٥]. ويمكن أن نرى أثرَ هذه الاتفاقيات بشكل واضح في تحقيق تجار المغرب الأقصى أرباحًا وفيرة، فكان هؤلاء التجار يحملون الذهب والصمغ من السودان إلى أسواق الأندلس ومنها إلى أوروبا وحوض البحر المتوسط[١٢٦].

على أية حال فإن هذه الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الخاصة في عهد قوتها نتجَ عنها رخاءٌ اقتصادي, ويدلُّ على ذلك وصفُ الجزنائي (ت: عام ٧٦٦هـ/ ١٣٧٤م) لمدينة فاس فيقولك "فليسَ من أهل بلدٍ ولا إقليم إلّا ولهم بها منزلٌ ومتجر وصناعة ومتصرّف، واجتمع فيها ما ليسَ في مدينة من بلدان الدنيا, وأتتها التجاراتُ وأهلُ الصناعات من كلّ صقع حتى تكامل بها كلّ مثْجر، وسيقتْ إليه خيراتُ الأرض, وجمعت فيها ذخائر الدنيا[١٢٧]. ويصف ابنُ غازي مكناسة في العصر المريني, فقال: "لم يزل أهلُها- مكناسة- أيامَ بني مرين في خير وثروة"[١٢٨].

وبالنسبة للفترة الثانية من عمر هذه الدولة, والتي أعقبت وفاةَ السلطان أبي عنان، فقد تميَّزت بتدهور ملحوظ في الاقتصاد, ويرجع ذلك إلى فرضِ الضرائب التي أثقلت كاهلَ الفلاح، فضلًا عن الثورات والحروب وكثرةِ الاضطرابات واختلال الأمن .

خَاتِمَة:

مما سبق عرضه نخلص إلى؛ أن سلاطين بني مرين- وعلى وجه الخصوص أيام عهد السلاطين الأقوياء الذي ينتهي بموت السلطان أبو عنان – قد أولوا العناية كبيرة بالتجارة كجزء من اهتمامتهم بمختلف نواحي الحياة، وأن تلك الجهود تأتي تالبية لمواجهة عدم الاستقرار الذي حل بالمغرب الأقصى في نهاية عصر الموحدين. والحرص على نشر الأمن والاستقرار السياسي، وأن من مظاهر هذا الاهتمام القضاء على قطاع الطرق المتمثلة بالاهتمام بالحملات العسكرية على القبائل التي تقطع الطريق، كما استحداثوا تنظيمات أمنية جديدة على طول الطرق تسمَّى بالرتب، واهتموا بضبط العملة، وقضوا على الثورات والفتن ذاتِ التأثير المباشر على التجارة .

كما حرص السلاطين على التوسع التجارى من خلال إبرام معاهدات تجارية مع نصارى إسبانيا وحكام المدن الإيطالية، علاوة على إقامة علاقات دبلوماسية مع بلاد السودان والمشرق العربي .

أما المرحلة الثانية من عمر الدولة فقد ضعفت قبضة السلاطين على زمام الأمور فانتشرت الفوضى والفتن، وكان النهب وقطع الطرق في طرق التجار، وظهرت مشكلة تزييف العملة، ومن ثمَّ تضررت التجارة بشكل كبير.

قائمة المراجع

(١)ابن خلدون: (عبد الرحمن بن خلدون، ت: ٨٠٨هـ/١٤٠٦م): العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضَع الحواشي والفهارس: خليل شحاذة، مراجعة: سهيل ذكار، دار الفكر، بيروت، لبنان١٤٣١هـ/٢٠٠١م، ج١، ص٢٣٣.

(٢)ابن أبي زرع: (أبو الحسن علي بن عبد الله الفاسي, كان حيًّا عام ٧٢٦هـ/١٣٢٦): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، مطبعة الوراق، الرباط ١٩٧٢، ص٣٧٦، ٣٧٧،على محمد الصلابي: صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، دار الفجر للتراث، القاهرة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ج٢، ص٦٦٠.

(٣)ابن عذارى: (أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي، ت: ٦٩٥هـ/١٢٩٥م): البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم الموحّدين، تحقيق: محمد ابراهيم الكتاني، محمد بن تاوت، محمد زينبر، عبد القادر زمامة، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص٣٥٢.

(٤)الأنيس المطرب، ص٣٠٧.

ويصف الملزوزى الأمن في عهد يعقوب ويقول:

فأمـــــن الغـرب من الفسـاد ∴ ونشر الـعـدل على الـعـــباد

ولم يـدع في الغرب من يـجـور ∴ وزالت الأهوال والفـــجـــور

وخضـعت مـــرين تـحت قهـره ∴ وأذعـنوا لنـهـيه وأمـــــره

ورفـع الظـلـــم عـن الرعـيـــة ∴ وقمع الطغاة في البريـــــــة

فهل سمعتم مثل هـــذى السيـرة ∴ وهذه المآثر الأثـيـــــــرة

كـــذاك كـــان فـعـله قـديمـًا ∴ بذلك نال الـمـلـك والـتعظيـما.

عبد العزيز الملزوزي(أبو فارس عبد العزيز ت ٦٩٧هـ/ ١٢٩٧م): انظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك، المطبعة الملكية، الرباط ١٣٧٢هـ/ ١٩٦٣م، ص٨٠ ، ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ، ص٣٠٠، ٣٠١.

(٥)ابن أبى زرع : الأنيس المطرب ، ص ٣٠٧.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٧٥، ابن خلدون: العبر،ج٧، ص٢٧٨.

(٧)ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص ٣٧٧-٣٧٩.

(٨) المصدر السابق ، ص ٣٧٨، ابن خلدون: العبر، ج٧، ص ٢٨٠ .

(٩) ابن أبى زرع : المصدر السابق ، ص ٣٧٥.

(١٠) المصدر السابق، ص ٣٨٩، ٣٩٠.

(١١) المصدر السباق، ص ٣٨٩-٣٩٢.

(١٢) ابن خلدون: المصدر السابق،ج٧، ص٣١٢.

(١٣)الناصري: (أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد السلاوي، ت: ١٣١٥هـ/١٨٩٧م): الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٤م،ج٣، ص٩٤.

(١٤)ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص٣٩١.

(١٥)ابن مرزوق: (محمد بن أحمد بن محمد التلمساني، ت: ٧٨١هـ/١٣٧٩م): المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر,١٤٠١هـ/١٩٨١م.ص٤٢٩، محمد المنونى: ورقات عن حضارة المرينيين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية, ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص ٩٢. والرتب وهي خيام يأمر بسكنها على مقدار كلّ أثنى عشر ميلًا يسكنها أهل الوطن ويجري لهم على ذلك إقطاع الأرض يعمرونها على قدر الكفاية ثوبا، يلزمون فيها ببيع الشعير والطعام وما يحتاج إليه المسافرون. ابن مرزوق: المسند، ص٤٢٩.

(١٦) المصدر السابق والصفحة.

(١٧) المصدر السابق، ص٢٨٦، محمد عيس الحريري: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس فى العصر المريني، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية, ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٢٩٢.

(١٨) ابن مرزوق: المصدر السابق ، ص٤٢٩.

(١٩)الكتاني: محمد بن جعفر بن إدريس علي الكتاني: سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمَن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، حققه: محمد حمزة علي الكتاني، الرباط، المغرب ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ج٣، ص٣٤٦، محمد عادل عبد العزيز: الجذور الأندلسية في الثقافة المغربية، دار الغرب، القاهرة ٢٠٠٥، ص١٤١.

(٢٠) ابن مرزوق: المصدر السابق، ص ١٧٥ .

(٢١)ابن خلدون: المصدر السابق، ج ٧، ص ٢٣٦، الناصري: المصدر السابق،ج٣ ، ص٢٢.

(٢٢)الوزان(الحسن بن محمد الزياتي الفاسي، ت: ٩٦٠هـ/ ١٥٥٢م): وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م،ج١، ص٢٠٨

(٢٣) المسند ص ٣٩٨.

(٢٤)العمري: (شهاب الدين بن فضل الله العمري، ت: ٧٤٩هـ/١٣٤٩م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: حمزة أحمد عباس، السفر الرابع، مطبعة المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات, الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م،ج٤، ص١٩٢.

(٢٥) ويدل على ذلك إنه عندما استورد أبو الحسن المريني بيلة رخامية من المرية عام ٧٢٥/ ١٣٢٤م وصلت إلى المغرب و" حملت منه على عجل من الخشب إلى أن وصلت إلى مدرسة الصهريج بعدوة الأندلسيين" وعلى الرغم من أن هذه الإشارة فريدة إلا إنها تؤكد بالطبع وجود طرق عريضة ممهدة صالحة لسير هذا النوع من العجلات. الجزنائى: جني زهرة الآس، ص٣٧، محمد عيسى حريري: تاريخ المغرب الإسلامي، ص ٢٩٥.

(٢٦)ابن مرزوق: المصدر السابق، ص٤١٧.

(٢٧)كريم عاتي الخزاعي: أسواق بلاد المغرب من القرن السادس الهجري حتى القرن التاسع الهجري، الدار العربية للموسوعات، د. ت، ص ٧٩.

(٢٨) ابن مرزوق: المصدر السابق، ص١٧٣.

(٢٩) المصدر السابق، ص١٧٣، ١٧٤.

(٣٠) محمد عيسى الحريري: تاريخ المغرب الإسلامي، ص ٢٩٢.

(٣١) محمد المنوني: تعريف بالدولة المرينية، مجلة دعوة الحق، العدد الثالث، السنة الثامنة ١٣٨٤هـ/ ١٩٥٥م، ص٨٣.

(٣٢) محمد المنوني: المرجع السابق، ص٤١٨.

(٣٣)ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص٤٨، كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص٨٦.

(٣٤) المصدر السابق، ص٤١٣.

(٣٥)كريم عاتي الخزاعي: المرجع السابق، ص٧٤.

(٣٦)معمر الهادي محمد القرقوطي: الحياة الاقتصادية فى دولة بنى مرين (٦٦٨- ٨٦٩هـ/ ١٢٦٩-١٤٦٥م) ، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى, ٢٠١٣م، ص٣٤٢

(٣٧) عبد الهادي البياض: الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (٦-٨هـ/ ١٢-١٤) دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م،ص ١١٣.

(٣٨) الوزان: المصدر السابق، ج١، ص ٢٥١، معمر الهادي: المرجع السابق، ص٣٤٥ .

(٣٩) محمد المنوني: المرجع السابق ، ص ٣٣.

(٤٠) السكة هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل عليها بين الناس بطابع حديدة غالبا ما يكون عليها اسم الحاكم وأصبح يعني الكتابة المكتوبة عليها وهي مظهر من مظاهر السلطة. صالح بن قريه: المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط بني حماد، المؤسسة الوطنية للكتاب، لجزائر، ١٩٨٦، ١٣.

(٤١) كان من تلك الأجنبية، الحسونية، والسبتية، والمردنشية ونقود جنوية، والقرطوبية والبجائية، والمرابطية، والطبرية، والزرجانية، والعودية، والمحمدية، والمؤمنية، وكان يقع التخاصم بين الناس بسبب ذلك. ينظر: . أبو الحسن الحكيم(على بن يوسف الحكيم على من القرن ٨هـ/ ١٤م): الدوحة المشتبكة في ضوابط السكة، تحقيق حسين مؤنس، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ / ١٩٦٠م، ص١٤٨، ١٤٩، محمد الموني: المرجع السابق، ص١٣٦.

(٤٢)المرجع السابق، ص١٢٦.

(٤٣)المرجع نفسه، ص ١٣١، ١٣٢.

(٤٤) يذكر أبو الحسن على بن يوسف الحكيم أن السلطان أبو يعقوب قدم جده الحكيم على بن محمد المديوني أمينا وناظرا على سكته عام ٦٧٤هـ لمعرفة النقود. أبو الحسن الحكيم: المصدر السابق، ص ٨٨.

(٤٥)حورية سكاكم: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب بداية من القرن السادس الهجري حتي أواخر القرن العاشر الهجرة (١٢- ١٦م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، ٢٠١٨م، ص١٤٨.

(٤٦)أبو الحسن الحكيم: المصدر السابق، ص ٨٧ ، محمد المنوني:المرجع السابق ، ص ١٢٧.

(٤٧) وتجدر الإشارة إن النقد المريني كان يماثل النقد الموحدي من حيث الوزن فقط، وخاصة فيما يتعلق بالدينار الذي يساوى ٧٢٩. ٤ من الجرام للمحافظة على القوة الشرائية للدينار، لكنه اختلف معه مستوى الشكل والمضمون، فعادوا به إلى شكله الأول المستدير بدل الدينار الموحدي المربع، وحذفت الكلمات التي لها صلة بالعقيدة المهدوية. معمر الهادي: الحياة الاقتصادية، ص٣٤٨، ٣٤٩. وكانت معامل السكة في عهد السلطان يعقوب تضرب نقودا ذهبية أحسن من نقود الموحدين في عهد ازدهارها. محمد المنوني: المرجع السابق، ص ١٣٠، ضيف الله يحيي الزهراني: دار السكة نشأتها أعمالها، إدارتها، مجلة الدارة، العدد الثاني، السنة العشرون، الرياض ١٤١٥هـ، ص ١٣٣.

(٤٨)أبو الحسن ابن الحكيم: المصدر السابق، ص٨٧، محمد المنوني: المرجع السابق، ص ١٢٧، معمر الهادي: المرجع السابق، ص٣٤٨. وكانت النقود المرينية لا تضرب إلا من الفضة والذهب الذي يجلب من بلاد السودان. محمد المنوني: المرجع السابق، ص١٢٨.

(٤٩) أبو الحسن الحكيم: المصدر السابق، ص ٨٧، محمد المنون: المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٥٠)محمد بن ساعو: التجارة والتجار في المغرب الإسلامي القرن ٧-١٠هـ/ ١٣-١٥م، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر ٢٠١٣م، ص ٥٢.

(٥١) محمد المنوني: المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٥٢)معمر الهادي: المرجع السابق، ص٢٩٩.

(٥٣)أبو الحسن ابن الحكيم: المصدر السابق، ص١١٦، ١١٧، معمر الهادي: المرجع السابق، ص٣٥٠، ٣٥١.

(٥٤)أبو الحسن الحكيم: المصدر السابق، ص ١١٨، ١١٩، محمد المنوني: المرجع السابق ، ص١٣٠.

(٥٥) ابن مرزوق: المسند، ص ٢٣٠- ٢٣٣،معمر الهادي: المرجع السابق، ص٣٥١.

(٥٦) أبو الحسن الحكيم: المصدر السابق، ص١٣٨، ١٣٩، ١٤٠.

(٥٧) ابن بطوطة (شمس الدين أبى عبد الله محمد اللواتى الطنجى ت٧٧٩هـ/١٣٧٧م): تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، تقديم وتحقيق عبد الهادي التازى، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، لرباط١٤١٧هـ/١٩٧٧م، ج٤، ص ١٩٥، محمد عيسي الحريري: المرجع السابق، ص٢٩٨، معمر الهادي: المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(٥٨)محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص٢٩٩.

(٥٩)أبو الحسن الحكيم: المصدر السابق، ص١١٩.

(٦٠) محمد المنوني: المرجع السابق، ص١٣٠.

(٦١)ابن الخطيب: معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار، تحقيق محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص١٥٩. المقصود بالأثمان الزيوف أي النقود المزيفة. المصدر السابق والصفحة هامش ٩٢. وجدير بالإشارة أن الفقيه أبو عبد الله العقباني استنكر انتشار النقود المزيفة على نطاق واسع، فقال" إن فساد سكة المسلمين وغش دراهمهم قد عم وقوعه بهذه البلاد المغربية بأسرها ولم يقع لمادة ذلك حسم ولا إزالة حتي كادت رؤوس أموال الناس أن تنقرض من أيديهم" . العقباني (أبي عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني التلمساني ت ٨٧١هـ/١٤٦٧م): كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق على الشنوفي وأستاذ مبرز، ١٩٦٧م ص١٠٥.

(٦٢) الونشريسي(أحمد بن يحيي الونشيرسي ت، ٩٦٠هـ/ ١٥٥٢م): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقيا والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بأشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الرباط، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ج٥، ص٢٧٢.

(٦٣) معمر الهادي: المرجع السابق، ص٣٠٣.

(٦٤)والجدير بالذكر أن المكاييل أكثر استعملا من الموازين، ولا يتم اللجوء للموازين إلا عند الضرورة. محمد عيسى الحريري: المرجع السابق ، ص٢٩٦، معمر الهادي: المرجع السابق، ص٣٥١.

(٦٥) ابن أبي زرع: المرجع السابق، ص٣٨٤، الناصري: المصدر السابق ، ج٣، ص ٩٠، ٩١، معمر الهادي: المرجع السابق، ص٣٥٣، محمد المنوني: المرجع السابق، ص ١٣٧. وبذلك صار الصّاع المريني من أربعة أمداد بمدّ الرسول –صلى الله عليه وسلم– وهو يعادل كيلًا سعته ٦,٩٢٤ لتر، وستون من هذا الصّاع هي الوسق الذي يسمّى في المغرب بالصّحفة، وهو يعادل كيلًا سعته ٣٦٥,٥٤٤ لتر، وقد استمر الصّاع المريني، هو كيل مدينة فاس أيام هذه الدّولة، ثم بعدها إلى المائة العاشرة للهجرة. محمد المنوني:المرجع السابق ، ص ١٣٧.

(٦٦) محمد المنونى: المرجع السابق، ص١٣٧.

(٦٧): المرجع السابق والصفحة، شرفي الرزقي: وثائق ونصوص من ذخائر التراث المغاربي المخطوط في علم المكاييل والمقاييس والأوزان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ٢٠١٣م، ص٢٧.

(٦٨)محمد المنوني: المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٦٩)المرجع السابق، ص ١٣٦، معمر الهادي: المرجع السابق، ص٣٥٢.

(٧٠) محمد المنوني: المرجع السابق، ص ١٤١.

(٧١)والمكس: هو ضريبة لزمت التجار وتؤدى على السلع والدواب، وقد اعتبر الفقهاء أن رسم المكس من الرسوم التي لا يجيزها الإسلام. للمزيد ينظر صالح فياض أبو دياك: النظام المالي عند الحفصين، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد ١٢–٢٢، السنة السابعة، أشبيليه للنشر والتوزيع، دمشق١٩٨٦م، ص٩٦، نور الدين أمعيط: العنف في السياسة الجبائية المرينية من خلال كتاب المسند لابن مرزوق، مجلة كان التاريخية، السنة العاشرة، ديسمبر ٢٠١٧م ربيع الأول ١٤٣٩، العدد الثامن والثلاثون، ص٤١.

(٧٢) ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص٣٧٥، محمد المنوني: المرجع السابق ، ص ١٢٠.

(٧٣)المصدر السابق، ص٣٩٧، ابن مرزوق: المصدر السابق، ص ١١٧، ابن خلدون:المصدر السابق ، ج٧، ص ٣٢٠، الناصري: المصدر السابق،ج٣، ص٦٦.

(٧٤) ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص٣٩٧، الناصري: المصدر السابق،ج٣، ص١٠٤.

(٧٥) ومن هذه الضرائب فوائد المروس وهي ضرائب لزمت التجار بفاس مقابل تخزين بضائعهم بالمروس أو المخازن وكان يجتمع منها مال طائل ويصرف منها في مرتب النصارى الملازمين لخدمة الخاصة. نور الدين أمعيط: المرجع السابق، ص٤٠. ومغرم الجمون في النخل والزرع، ومغرم الرؤوس، وتفرض على كلّ شخص كبير أو صغير، قويا أو ضعيف حتى الرضيع، ومغرم الخرص والبرنس والضيافة والإنزال، ومغرم الفطرة، ومغرم الماء. ابن مرزوق: المصدر السابق، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٥. وقد ذكر ابن مرزوق عددًا من النتائج السلبية التي ترتبت عن هذه التعسفات الجبائية التي أصابت الفلاح فضريبة الخرص في الجنات الذي كان مفروضًا على أهل فاس، أدى إلى عجز الجنات عن التوفيه " فقطع كثير من الناس جنته ليسقط عنه وظيف الخرص. المسند، ص ٢٨٢، ٢٨٣.

(٧٦)المصدر السابق، ص٢٨٢ – ٢٨٥، محمد المنوني: المرجع السابق، ص ١٢١، ١١٨.

(٧٧) المسند، ص ٢٨٦.

(٧٨) المصدر السابق، ص ٢٨٣، ٢٨٤.

(٧٩)أبو الحسن الحكيم: المصدر السابق، ص١٣٨.

(٨٠)محمد المنوني: المرجع السابق، ص١٢٢، كريم عاتي الخزاعي: المصدر السابق، ص٨٦.

(٨١) ابن عباد الرندي(محمد بن إبراهيم بن يحيى ، ت٧٩٢هـ/ ١٣٨٩م): الرسائل الكبرى ،طبعت تصحيح أحمد المهدي بن العباس بن صابر البوعزاوى، طبعة حجرية ،فاس ١٣٢٠هـ، ص ٦٠، محمد المنوني: المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٨٢) المصدر السابق والصفحة.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٥٣– ٦٢.

(٨٤) نفسه، ص ٦٢، نور الدين معيط: العنف في السياسة الجبائية المرينية من خلال كتاب المسند لابن مرزوق، مجلة كان التاريخية، السنة العاشرة، ديسمبر ٢٠١٧م, ربيع الأول ١٤٣٩هـ، العدد الثامن والثلاثون، ص ٤٤.

(٨٥) نور الدين معيط: المرجع السابقوالصفحة. والرتب هي ضرائب فرضت على التجار مقابل حمايتهم في محطات الاستراحة وإرشادهم إلى المناطق التي يقصدونها . نور الدين معيط : المرجع السابق والصفحة.

(٨٦) الوزان: وصف أفريقيا، ج١، ص٢٥١.

(٨٧) إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨، ص٧٦، معمر الهادي: الحياة الاقتصادية في دولة بني مرين، ص٩٢. والجدير بالذكر أنه لم تكن هذه المرة الأولي في الاستعانة بأهل الزمة في منصب جباية الضرائب فيذكر ابن مرزوق أن الخاصة كلفت نساء يهوديات لجباية الضرائب إلى جانب الجباه من الذكور فكانت النساء " يوكل بهن يهوديات يفتشنهن ويدخلن أيدهمن إلى لحومهن". المسند، ص ٢٨٥. فضلا عن المرتزقة

من النصارى، ومن هؤلاء " بريز ذي قزمان" الذي كان يقتسم المداخيل مع السلطان، وفي إحدى حملاته على القبائل العربية، عاد محملًا بأموال كثيرة استحوذ على نصفها وفرق النصف الآخر على اتباعه. مصطفي نشاط: الارتزاق المسيحي بالدولة المرينية، ضمن أعمال ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال العصور الوسطي، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٩٥م، ص١٢٣-١٣١، نور الدين معيط: العنف في السياسة الجبائية المرينية، ص ٤٤.

(٨٨) الناصري: المصدر السابق ،ج٤، ص ٩٦.

(٨٩)الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف الفهري، ت:٥٢٠هـ/١١٢٦م): سراج الملوك، تحقيق: محمد فتحي أبو بكر، تقديم: شوقي ضيف، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٤م.ص١١٤.

(٩٠)عز الدين جسوس: موقف الرعية من السلطة السياسية في المغرب والأندلس على عهد المرابطين، دار أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١٤م، ص٢١.

(٩١) المقدمة، ص٣٧٦.

(٩٢) ابن مرزوق: المصدر السابق، ص ٤٤٧، ، معمر الهادي: المرجع السابق، ص٤٠٠. تطلق مصطلح فندق في المغرب على نوعين من المنشآت يتشابهان من حيث التكوين المعماري، ولكن مختلفان من حيث الموقع والوظيفة، ويوجد النوع الأول على طرق المدينة، وعلى الطرق التي تربط بين المدن، يستعمل النوع الأول لإيواء المسافرين والعابرين بدوابهم وهو شبيه بخانات الشرق الواقعة على طريق التجارة، وقد وزعت هذه الفنادق على مسافات ثابته يعلمها السافرون تقدر باثنتي عشرة ميلاً(١٨٤٨متراً) أما النوع الثاني فيوجد بداخل المدن فهو معد -فضلًا عن الإيواء-لتخزين البضائع ولمختلف الحاجات الصناعية والتجارية حيث تتحول حجرات وغرف الفنادق إلى مخازن للغلال والفواكه والسلع، ومعامل للصناعات اليدوية . محمد السيد أبو رحاب: الآثار الإسلامية بالمغرب الأقصى في العصرين المريني والسعدي (دراسات وبحوث)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٥م، ص٧-٤٧، وهبه الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته (الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها، دار الفكر، دمشق، د-ت، ج١، ص ١٤٢. وقد عرف المغرب الفنادق بنوعيها قبل العصر المريني. ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص ٤٨.

(٩٣)الجزنائي: (أبو الحسن علي, ت:٧٦٦هـ/١٣٧٤م): جنَى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية ١٤١١هـ / ١٩٩١م، ص٤٤، محمد المنوني: المرجع السابق، ص١٤٦، محمد عيس الحريري: المرجع السابق، ص٢٩٣، ٢٩٤.

(٩٤) ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص، ٤٠١.

(٩٥)محمد المنوني: المرجع السابق، ص١٤٦.

(٩٦)ابن الحاج النميري: (إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم، كان على قيد الحياة ٧٦٨هـ/١٣٦٦م): فيض العباب وإفاضة قداح الآداب فى الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب، تحقيق: محمد بن شقرون، دار الغرب الإسلامى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م ، ص٩٩.

(٩٧) ابن مرزوق: المصدر السابق، ص ٣٩٨، ٤٢٩، ابن الحاج النميري: المصدر السابق، ص١٠١، ١٠٢.

(٩٨) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ٢٩٥.

(٩٩) هالة عبد الرازق محمد: أسواق فاس في العصر المريني (٦٤٦-٨٦٩هـ/١٢٤٨-١٤٦٥)، رسالة ماجستير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة, ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص ١١١.

(١٠٠) المرجع السابق، ص ١١٢، ١١٣.

(١٠١) يحد السودان الغربي بلاد البرنو شرقا والمحيط الأطلسي غربا وجبال البربر شمالاً. الحريري: مرجع سابق، ص ٢٢١. وقد حدد ابن خلدون المسافة التي تفصل بين هذه الإمبراطورية، وبين آخر حدود الدولة المرينية المتاخمة للصحراء بمائة مرحلة. ابن خلدون، ج٧، ص ٣٥٢، وتعد إمبراطورية مالي الكبرى أكبر الوحدات السياسية القائمة في بلاد السودان الغربي أيام بني مرين. محمد عيس الحريري: المرجع السابق، ص٢٢١.

(١٠٢) فقد حارب السلطان يعقوب عرب درعة من قبائل المعقل والتي تحكمت في الطرق التجارية للصحراء وهزمهم وأمن الطرق. ابن أبي زرع: الذخيرة السنية فى تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة، الرباط، ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢، ص١١٩، ١٢٢.

(١٠٣) مدينة سجلماسة: آخر العمران وليس قبلها عمران، بل منها يدخل التجار إلى بلاد السودان بالملح والنحاس والودع، ويعودون بالذهب. العمري: المصدر السابق ، ج٤، ص ٢١١.

(١٠٤)محمد المنوني: المرجع السابق،ص ١٤٥.

(١٠٥)ويسجل في إطار عمق العلاقات بين البلدين أنه عندما توفي السلطان أبو الحسن، أعلن بمالي ما يشبه الحداد الرسمي، حيث أمر منسا سلمان بصنع طعام برسم عزاء واستدعي الأمراء والفقهاء والقاضي والخطيب فاتوا بالربعات القرآنية وختم القرآن ودعوا لأبي الحسن ولمنسا سليمان. عبد الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، مطبعة فضالة المحمدية، الرباط، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج٧، ص ٤٥، ٤٦.

(١٠٦) للمزيد ينظر ابن خلدون: المصدر السابق، ج ٧، ص ٣٥٣، ٤١١، عبد الهادي التازى:المرجع السابق ، ج٧، ص٤١، محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص ٢٢٢- ٢٢٤، محمد الغربي: بداية الحكم المغربي في السودان الغربي، إشراف نيقولا زيادة، مؤسسة الفليج، الكويت، د.ت، ص٥٠، عثمان برايما باري: جذور الحضارة السلامية في الغرب الأفريقي، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص٤١.

(١٠٧) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص٢٢٤.

(١٠٨) الناصري: المصدر السابق، ج٣، ص١٢٨، محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص٢٢٤، هالة عبد الرازق: المرجع السابق، ص ١٢٩.

(١٠٩) الناصري: المصدر السابق، ج٣، ص١٢٨-١٣٠.

(١١٠) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص٢٢٣. وتجدر الإشارة أن خطوة تزيف العملة لم تبرز قبل عهد السلطان أبي الحسن المريني، بسبب رواج تجارة الذهب الذي كان يؤتى به من السودان، ومع بداية عهده (٧٣١هـ/ ١٣٣٠م بدأت تحتد هذه الأزمة. معمر الهادي: المرجع السابق، ص٣٠٢.

(١١١)الدولة المملوكية: حكم المماليك مصر والشام، وانقسموا إلى قسمين ممالك بحرية (٦٤٨-٧٩٢هـ/ ١٢٥٠- ١٢٩٠م) وهم الذين اشتراهم الصالح نجم الدين أيوب وبني لهم قلعة في جزيرة الروضة فعرفوا بالممالك البحرية، وممالك الجراكسة نسبة إلى أصولهم التي ينتمون إليها. للمزيد ينظر محيي الدين بن عبد الظاهر: تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، راجعه محمد على النجار، دار الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة سنة ١٩٦١م، ص٣٦، ٣٧.

(١١٢)ابن مرزوق:المصدر السابق ، ص٤٥٢، الناصري: الاستقصا، ج٣، ص١٢٧، محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص٢٩٥. ومما لا شك فيه أن العلاقات بين جناحي العلم الإسلامي قديمة منذ بداية الفتح واستمرت في العصر المريني وبدأت العلاقات الدبلوماسية المرينية بالمشرق وتمثلت في العلاقة مع مصر وبدأت في عصر السلطان يعقوب أولي السفارات التي وصلت إلى بلاد المغرب بعث بها المنصور قلاوون(٦٧٩- ٦٨٩هـ/ ١٢٨٠- ١٢٩٠م) سلطان المماليك في مصر وكانت تلك السفارة بداية للعديد من السفارات بين مصر وبلاد المغرب في فترة المماليك والمرينيين برئاسة الأمير سيف الدين فليح المنصوري وكان الهدف منها توسيط السلطان يعقوب بين سلطان مصر ومملكة الفرنجة في إسبانيا في أمر حدث بينهم. عبد الهادي التازي: المرجع السابق، ج٧، ص١٩٩. وللمزيد حول تبادل السفارات بين الدولة المرينية والمشرق ينظر محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص ٢٠٣-٢٠٩.

(١١٣) روجيه لتورنو: فاس فى عصر بنى مرين، ترجمه: نقولا زيادة، مطبعة مؤسسة فرنكلين، بيروت، ١٩٦٧م، ص١٣٨، محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص ٢٠٣.

(١١٤)روجيه لوتورنو: المرجع السابق ص١٣٨، محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص٢٠٩.

(١١٥) عفيفي محمود إبراهيم: الحضارة الإسلامية في بلاد المغرب، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٢٠٨

(١١٦) محمد المنوني: المرجع السابق،ص ١٤٤.

(١١٧) محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص٢٩٥.

(١١٨)عبد الفتاح مقلد الغنمي: موسوعة تاريخ المغرب العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى, ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ج٥، ص ٢٨٧، ٢٨٨.

(١١٩) النميري: المصدر السابق، ص٩٩.

(١٢٠)الحريري: تاريخ المغرب الإسلامي، ص ٢٩٤، ٢٩٥، عبد الفتاح مقلد الغنمي: المرجع السابق، ج٥، ص ٢٨٧. ويعد ميناء سبتة أهم هذه الموانئ؛ لأنه منفذًا لمنتجات المغرب الأقصى والسودان الغربي إلى أوربا والمشرق ومركزًا لتصرف السلع التي يجلبها التجار لأوربيين إلى بلاد المغرب ومنها إلى بلاد المشرق، واصبحت سبتة نقطة البداية والنهاية للرحلات البحرية بين أوربا من جهة، والمغرب، وبلاد السودان، والمشرق. زهران مهدي: تاريخ المغرب الأقصى في عصر السلطان يعقوب، ص ١٥٧. ووفرت الخاصة بسبتة العديد من الفنادق لإقامة التجار الأجانب والذين يقصدونها من كلّ مكان.

الأنصاري:(أبو عبد الله محمد القاسم السبتي، كان على قيد الحياة سنة ٨٢٥هـ/ ١٤٢٢م) اختصار الأخبار عمّا كان بثغر سبتة من سني الآثار، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، الطبعة الثانية، الرباط ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.، ص٣٨.

(١٢١)ابن أبى زرع: الأنيس المطرب، ص٣٥٩، محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص٢٩٥.

(١٢٢) المصدر السابق، ص٣٥٩، ابن الحاج النميرى: المصدر السابق، ص ٩٩-١٠٢.

(١٢٣)الناصري: المصدر السابق، ج٣، ص٧٤، مزاحم علاوى: المرجع السابق، ص ٤٥، ٤٦.

(١٢٤)محمد المنوني:المرجع السابق ، ص ١٤٣.

(١٢٥) النميري: المصدر السابق، ص ٩٩، ١٠١، ١٠٢، محمد المنوني: المرجع السابق، ص١٤٣. عبد العزيز العلوي: علاقة التجارة الصحراوية بالتجارة البحرية في المغرب المريني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء ١٩٨٩م، ص٢٦٧.

(١٢٦)محمد عيسى الحريري: المرجع السابق، ص٢٩٤.

(١٢٧) الجزنائي: المصدر السابق، ص٣٩.

(١٢٨) ابن غازي: (محمد بن أحمد بن محمد العثماني، ت: ٩١٩هـ/١٥١٣م): الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، الرباط, ١٣٧١هـ/١٩٥٢م، ص ٣٩.